القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الاسرئيلي، الجمعة-السبت، 21-22 كاون ثاني/ يناير 2022

في التقرير:

- **لأول مرة منذ 2008: محادثة بين وزير الخارجية التركي ونظيره الإسرائيلي لبيد**
- **الاتحاد الأوروبي يدين إجلاء الأسرة الفلسطينية من منزلها في الشيخ جراح**
- **مستوطنون هاجموا نشطاء يساريين بالهراوات والحجارة واحرقوا سيارتهم جنوبي نابلس**
- **ألمانيا: انتصار قانوني لحركة المقاطعة**
- **شكيد تصر على تمرير قانون الجنسية – والشركاء يعارضون**
- **الجيش سيدمر الطابق الذي عاش فيه أحد المتهمين بقتل المستوطن يهودا ديمينتمان**
- **توقيع صفقة الغواصات بين إسرائيل وألمانيا**
- **الأحد ستصوت الحكومة على لجنة تحقيق في موضوع الغواصات**
- **تفشي الكورونا في الحكومة: إصابة وزير الأمن غانتس أيضا**
- **بقيادة إسرائيل: قرار تاريخي للأمم المتحدة ضد إنكار الهولوكوست**

مقالات

- **في ظل الكورونا وحارس الأسوار: معاداة السامية تتعاظم في أوروبا وأمريكا**
- **محاصرون في الشبكة الفلسطينية**
- **إسرائيل لا تستبعد ترميم العلاقات مع تركيا ولكنها تشتبه بنوايا أردوغان**

القدس عاصمة فلسطين

لأول مرة منذ 2008: محادثة بين وزير الخارجية التركي ونظيره الإسرائيلي لبيد

"هآرتس"

أفاد مكتب وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد، أن وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو، اتصل بالوزير لبيد مساء الخميس، للاطمئنان على صحته بعد إعلان إصابته بالكورونا، الأسبوع الماضي. وهذا على الرغم من حقيقة أن لبيد أعلن هذا الأسبوع أنه تعافى من المرض، وعاد لحضور اجتماعات الحكومة والكنيست. وهذه هي أول محادثة بين وزير الخارجية التركي ونظيره الإسرائيلي منذ عام 2008.

وجاءت هذه المحادثة في ظل تسخين العلاقات بين البلدين. وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قد كشف يوم الثلاثاء الماضي، عن إجراء اتصالات بشأن تنظيم زيارة للرئيس يتسحاق هرتسوغ إلى تركيا. ونقلت وسائل إعلام تركية عن أردوغان قوله للصحفيين خلال زيارة لألبانيا "نجري محادثات مع الرئيس هرتسوغ. قد يزور السيد هرتسوغ تركيا." وأكدت مصادر في القدس أن الاتصالات جارية بالفعل لكنها قالت إنه لم يتم تحديد موعد للاجتماع حتى الآن وأن احتمال الزيارة غير واضح. وامتنع المتحدث باسم هرتسوغ، عن التعليق.

وحاول أردوغان على مدى العامين الماضيين تعزيز العلاقات مع إسرائيل، من بين أمور أخرى، لتقوية سلطته في المنطقة، وتعزيز المصالح الاقتصادية، والاقتراب من الغرب. حتى الآن لم يظهر الجانب الإسرائيلي حماسا للرد على تحركاته. ومع ذلك، منذ أن تولى هرتسوغ منصبه، تم فتح قناة حوار بينه وبين أردوغان، وتحدثا ثلاث مرات عبر الهاتف. إلى جانب ذلك، تحدث رئيس الوزراء نفتالي بينت أيضا مع أردوغان حول المشاركة الشخصية للرئيس التركي في إطلاق سراح الزوجين أوكنين من السجن التركي.

القدس عاصمة فلسطين

الاتحاد الأوروبي يدين إجلاء الأسرة الفلسطينية من منزلها في الشيخ جراح

"هآرتس"

شجب الاتحاد الأوروبي، صباح الخميس، إخلاء عائلة صالحية الفلسطينية من منزلها في حي الشيخ جراح في القدس، وتدميره، ودعا إسرائيل إلى وقف مشاريع بناء وحدات سكنية لليهود في القدس الشرقية، بين حي "هار حوما" وحي "جفعات هماتوس".

وأخلت بلدية القدس والشرطة، يوم الأربعاء، عائلة صالحية الفلسطينية من منزلها في الشيخ جراح بالقدس الشرقية، وهدمت المنزل. ووصلت قوات كبيرة من الشرطة إلى المنزل في الساعة 3:30 صباحا وقامت بإخلاء السكان بالقوة، وبعد ذلك دخلت الجرافات ودمرت المبنى. وأفاد ناشطون إسرائيليون وفلسطينيون تواجدوا في مكان الحادث بأن الشرطة استخدمت العنف الشديد واستخدمت القنابل الصوتية. واعتقل 18 شخصا في مكان الحادث. وتم الإفراج عن معظمهم بعد ساعات قليلة، لكن رب الأسرة محمود صالحية وأربعة من أفراد عائلته – الذين اعتقلوا للاشتباه باعتصامهم على سطح المبنى المعد للهدم، ومعهم أسطوانات الغاز والوقود – بقوا رهن الاعتقال حتى يوم الخميس.

ورفضت المحكمة المركزية في القدس، يوم الخميس، استئناف الشرطة ضد الإفراج عن أفراد العائلة الخمسة، وتم الإفراج عنهم بشرط ابتعادهم عن حي الشيخ جراح لمدة شهر. وكانت محكمة الصلح قد رفضت، يوم الأربعاء، طلب الشرطة بتمديد حبسهم لخمسة أيام. وأمرت بالإفراج عن المعتقلين. وكتبت القاضية عدي بار طال في قرارها أن "ممثل المدعية (الشرطة) يدعي أن سبب الاعتقال في القضية المعنية هو الخطر الكامن في سلوك المدعى عليهم. في هذا الصدد، سأوضح أن الخطر الأساسي كان قائما بحق أنفسهم، لأن المدعى عليهما 1 و2 سعيا إلى الانتحار. الخطر المزعوم كان منبثقا عن أمر الإخلاء، في الوقت الذي تم فيه اليوم تنفيذ هذا الأمر بل وتم هدم المنازل". ووافقت القاضية

القدس عاصمة فلسطين

على طلب مندوبي الشرطة تأجيل تنفيذ أمر الإفراج عن المعتقلين حتى تتمكن الشرطة من الاستئناف أمام المحكمة المركزية، وقضت ببقاء الخمسة رهن الاعتقال حتى يوم الخميس.

وجاء في بيان صادر عن المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، بيتر ستانو، يوم الخميس أن "إخلاء العائلات الفلسطينية من منازلها التي عاشوا فيها منذ عقود – في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية – يهدد بتصعيد التوتر في الميدان، ويساهم في الاتجاه المقلق لزيادة عدد هدم المنازل في الضفة الغربية، والقدس الشرقية".

وأضاف ستانو أن "لجنة لواء القدس للتخطيط والبناء قررت دفع خطة لبناء أكثر من 1450 وحدة سكنية بين هار حوما و"جفعات هماتوس"، ودعا إسرائيل إلى عدم المضي قدما في الخطة "التي من شأنها تقويض إمكانية أن تصبح القدس عاصمة للدولتين". وأكد أن البناء في المستوطنات مخالف للقانون الدولي ويضر بإمكانية دفع حل الدولتين.

مستوطنون هاجموا نشطاء يساريين بالهراوات والحجارة واحرقوا سيارتهم جنوبي نابلس

"هآرتس"

هاجم مستوطنون، يوم الجمعة (21.1) نشطاء يساريين جاءوا لمساعدة المزارعين الفلسطينيين في قرية بورين جنوب نابلس. واعتدى بعض المستوطنين الملثمين على النشطاء بالهراوات والحجارة، كما أشعلوا النار في سيارة أحدهم. ونقل أربعة نشطاء إلى مستشفى بيلينسون في حالة طفيفة، فيما نقل ثلاثة آخرون إلى مستشفى تل هشومير في حالة طفيفة.

وفقا لنشطاء من منظمة "حاخامات من أجل حقوق الإنسان" و"ائتلاف الحصاد"، وصل حوالي 15 ملثما من بؤرة "جفعات رونين" الاستيطانية المجاورة وبدأوا في مهاجمتهم. وفي توثيق للاعتداء، شوهد

القدس عاصمة فلسطين

عدد من الملثمين وهم يرشقون سيارة النشطاء اليساريين بالحجارة ثم يصبون الوقود عليها وفي داخلها، ومن ثم أحرقوها. وبحسب الناشطين، لم تصل قوات الجيش إلى المكان إلا بعد مغادرة المهاجمين.

وقال عمير بيري، أحد النشطاء، إنهم جاءوا للمساعدة في زراعة الأشجار في أراضي الفلسطينيين التي تعرضت لاعتداءات المستوطنين في الماضي. وبحسب قوله، فإن معظم النشطاء في المكان كانوا من كبار السن. وعندما انتهوا من زرع إحدى قطع الأرض وخططوا للمضي قدما، لاحظ الفلسطينيون الذين كانوا معهم حشدا من الملثمين الذين وصل بعضهم في سيارة.

وقال بيري: "بدأوا يرشقوننا بحجارة كبيرة، كل واحد منها بحجم قنبلة يدوية". وحين أشعل الملثمون النار في السيارة، قاموا أيضا بشج رأس صاحب السيارة بحجر". وتعرض بيري لكسر في أحد أصابع يده. وأضاف: "كانت بجواري امرأة مسنة، ربما تبلغ من العمر 70 عاما، قاموا بضربها بكل بساطة بعصا على رأسها."

وشجب مجلس "ييشاع" الهجوم، وقال: "صدمنا من صور الحادث غير المعتاد بالقرب من قرية بورين، مثل هذا السلوك الخطير يتعارض مع قيم شعب إسرائيل ويضر بالاستيطان. هذا ليس طريقنا. وندعو قوات الأمن إلى التحقيق في الحادث وتقديم الجناة للعدالة".

من جهته، غرد وزير الخارجية يئير لبيد، على تويتر، أن "العنف الصادم الذي ارتكبه مخالفو القانون في السامرة يجب أن يشعل أضواء التحذير لدينا جميعا. هذا الواقع سيقودنا إلى هاوية لا يمكن ردمها. ستقوم الشرطة بالتحقيق ومحاكمة المجرمين. يجب علينا التثقيف على الحوار العميق وعلاقات الجيرة وسيادة القانون وكيف نريد أن نعيش هنا."

وقال نائب وزير الأمن، عضو الكنيست ألون شوستر (أزرق – أبيض)، إن الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام وشرطة إسرائيل والنيابة العامة سيواصلون جهودهم لصد الإسرائيليين العنيفين الذين

القدس عاصمة فلسطين

يقوضون أمن الدولة ويضرون بصورة إسرائيل الأخلاقية ويشوهون صورة الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة.

وقال المدير العام لمنظمة "حاخامات من أجل حقوق الإنسان"، آفي دابوش، إنه "من المؤسف أن نرى كيف تظهر السلطات المختلفة، ولا سيما صناع القرار، برئاسة رئيس الوزراء ووزير الأمن، مرارا وتكرارا، عجزهم التعيس في مواجهة المجرمين الخطرين الذين يرتكبون جرائم خطيرة باسم الله". وقال عضو الكنيست موسي راز، تعقيبا على الحادث: "عنف المستوطنين متفش ووزراء الحكومة لا يفعلون ما يكفي لوقفه. من المستحيل تجاوز هذا الحدث الصعب بصمت".

وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي إنه "ورد مؤخرا نبأ عن حادثة عنف بين مستوطنين من بؤرة جفعات رونين الاستيطانية ضد مدنيين إسرائيليين بالقرب من قرية بورين في منطقة اللواء الإقليمي السامرة. وتم استنفار قوة من الجيش إلى الموقع لتفريق الحشد والفصل بين الطرفين. لكن الحدث تفرق قبل وصول القوات إلى المكان".

وقالت الشرطة إنها فتحت تحقيقا في الحادث. وأضافت: "وصل صباح اليوم عدد من الفلسطينيين والمدنيين وزرعوا الأشتال. وحسب ادعائهم، وصل عدد من الملثمين خلال عملية الزراعة وهاجموهم ورشقوهم بالحجارة وأشعلوا النار في سيارة، ونتيجة للحادث أصيب عدد من المدنيين بجراح طفيفة (حسب مصادر طبية) ويجري تقديم العلاج لهم في المكان. شرطة إسرائيل ستعمل بإصرار وبقبضة قاسية للكشف عن الجناة واعتقالهم وتقديمهم للعدالة".

في غضون ذلك، أسفرت الاشتباكات التي اندلعت بين الجيش والمتظاهرين الفلسطينيين في مركزين مختلفين في منطقة نابلس عن إصابة 78 متظاهرا بجروح طفيفة. في قرية بيتا، في المظاهرة الأسبوعية المنتظمة ضد بؤرة افيتار الاستيطانية التي أقيمت على أراضي بيتا، أصيب تسعة فلسطينيين بالرصاص

القدس عاصمة فلسطين

المطاطي وأصيب 52 آخرون بجروح طفيفة جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع. وفي بلدة بيت دجن شرقي مدينة نابلس، أصيب 17 شخصا بجروح طفيفة جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع.

ألمانيا: انتصار قانوني لحركة المقاطعة

"يسرائيل هيوم"

أصدرت المحكمة الإدارية الفيدرالية الألمانية حكما يقوض بشكل كبير جهود إسرائيل والجالية اليهودية في ألمانيا لمنع حركة المقاطعة المعادية للسامية والمؤيدة للفلسطينيين، BDS، من استخدام القاعات العامة لإقامة فعاليات لنشر أفكار الحركة. وقد رفضت المحكمة الفيدرالية، يوم الخميس، الاستئناف الذي قدمه المدعي العام ضد قرار المحكمة المركزية التي ألغت قرار بلدية ميونيخ عدم السماح لحركة BDS بعقد جلسة في قاعة تابعة للبلدية.

وكانت ميونيخ من بين المدن الأولى في ألمانيا التي قررت منذ عام 2017 منع إقامة نشاطات BDS في قاعات المدينة. ورفع مصدر مؤيد للفلسطينيين دعوى قضائية ضد البلدية، قائلا إن الحظر ينتهك حرية التعبير. وفي عام 2019، اعتمد البوندستاغ الألماني قرارا ينص على أن حركة المقاطعة BDS هي حركة معادية للسامية. بناء على هذا القرار، تمت مطالبة السلطات العامة بالامتناع عن منح مساحة تعبير للحركة.

وقبل سنة، أصدرت المحكمة المركزية في بايرن قرارا ضد بلدية ميونيخ وحكمت أنه على الرغم من أن حركة المقاطعة لها خصائص معادية للسامية، فإن حرية الرأي والتعبير في ألمانيا تشمل أيضا مواقف معادية للسامية ويمكن للسلطات المحلية حظر الأحداث في القاعات البلدية فقط إذا كان هناك تهديد للنظام العام. وكما ذُكر، تم رفض الاستئناف الذي قدمه المدعي العام من قبل المحكمة الإدارية الفيدرالية، التي أيدت الحكم الصادر في هذه القضية.

القدس عاصمة فلسطين

وأعرب رؤساء الجالية اليهودية في ألمانيا عن خيبة أملهم الكاملة وعدم التفهم لقرار المحكمة. وأصدر رئيس اللجنة المركزية لليهود في ألمانيا بيانا قال فيه: "حرية الرأي قيمة عالية. لكن معاداة السامية ليست رأيا. ومن هنا كان يجب الترحيب بقرار بلدية ميونيخ. لا ينبغي لمن ينشرون معاداة السامية في عدائهم لإسرائيل الحصول على منبر. قرار المحكمة يشكل صفعة لمحاربي معاداة السامية ووحدة المجتمع".

ودعت اللجنة اليهودية في ألمانيا السلطات الفيدرالية وسلطات المقاطعات في ألمانيا إلى صياغة أساس قانوني عاجل لحظر نشاطات BDS في القاعات العامة، من أجل إعطاء المفعول القانوني لقرار البوندستاغ. ورد مفوض الحكومة لمكافحة معاداة السامية، فيليكس كلاين، على قرار المحكمة بالقول إنه يهدر فرصة لحظر استخدام القاعات العامة من قبل حركة المقاطعة.

شكيد تصر على تمرير قانون الجنسية – والشركاء يعارضون

"يسرائيل هيوم"

من المتوقع أن تؤدي الصراعات السياسية داخل الحكومة إلى إحباط المصادقة مرة أخرى على تعديل قانون الجنسية، الذي من المفترض طرحه في الأسبوع المقبل، والذي يهدف إلى منع تدفق العائلات العربية من يهودا والسامرة إلى داخل الخط الأخضر (الهدف من القانون هو منع لم شمل العائلات الفلسطينية – المترجم).

كما يذكر، كان عدم إقرار قانون المواطنة من أولى إخفاقات الائتلاف، بعد وقت قصير من تشكيله. وتعهدت وزيرة الداخلية أييلت شكيد، المسؤولة عن الموضوع، بتمرير القانون مرة أخرى. وفي الوقت نفسه، قضت المحكمة العليا بأن شكيد لا يمكنها الاستمرار في سياسة رفض لم شمل العائلات على أساس القانون السابق الذي انتهى سريانه، وأمر بأن تنتهي هذه السياسة في نهاية يناير.

القدس عاصمة فلسطين

من أجل وقف ظاهرة لم شمل العائلات، التي ستسمح كل عام بمنح المواطنة الإسرائيلية لعشرات آلاف العرب من يهودا والسامرة، سعت شكيد إلى تمرير قانون جديد، أقرته اللجنة الوزارية للتشريع قبل أسبوعين. كما وافقت اللجنة الوزارية لاحقا، على قانون مماثل، بادر إليه النائب سمحا روتمان، من حزب الصهيونية الدينية المعارض، وبشكل استثنائي، تم دعم نفس القانون من قبل وزراء يمينا، أمل جديد وإسرائيل بيتنا.

وردا على ذلك صوتت النائب غيداء زعبي (ميرتس) ضد قانون المواطنة في الكنيست، فتم إسقاطه. وبعد سقوط القانون، قالت شكيد في محادثات مغلقة إن اللعبة انتهت وإنها مصممة على تمرير قانون المواطنة. وهددت بأنه إذا عرقلت العربية الموحدة وميرتس القانون الحكومي مرة أخرى، فإن ذلك سيؤدي إلى دعم التحالف لقانون روتمان.

ومع ذلك، فإن شركاء شكيد في الحكومة يعرقلون تحركاتها. فقد استأنف وزير الخارجية يئير لبيد على قرار اللجنة الوزارية للتشريع دعم قانون روتمان. وللتغلب على الاستئناف، يجب على الحكومة مناقشة القانون والموافقة عليه. ومع ذلك، فإن لبيد يسيطر على أجندة الحكومة، ولا ينوي طرح قانون روتمان للمناقشة.

في الوقت نفسه، قدمت وزيرة شؤون البيئة، تمار زاندبرغ (ميرتس)، استئنافاً ضد قانون شكيد، رغم أنها جزء من الحكومة. وهذا يعني أنه يجب على الحكومة المصادقة على القانون قبل تمريره إلى الكنيست.

في هذه المرحلة، لم يطرح لبيد وبينت مناقشة هذا القانون على جدول الأعمال، وطالما كان الأمر كذلك، فهذا يعني أنه لن يتم عرضه على الكنيست في الأسبوع المقبل، وبالتالي فإن قانون شكيد عالق حاليا. وحتى لو تم عرضه على الكنيست، فمن المقدر أن ميرتس والموحدة ستصوتان ضده، وسيسقط القانون.

القدس عاصمة فلسطين

في الوقت نفسه، يحافظ روتمان على اتصالات هادئة مع اليمين في الحكومة، من أجل بلورة طرق لتمرير القانون معا.

الجيش سيدمر الطابق الذي عاش فيه أحد المتهمين بقتل المستوطن يهودا ديمينتمان

"يسرائيل هيوم"

قال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، يوم الخميس، إنه سيهدم الطابق الذي عاش فيه غيث جرادات، أحد المتهمين بقتل المستوطن يهودا ديمينتمان الشهر الماضي. وابلغ الجيش قراره هذا إلى عائلة جرادات. ومنحت أسرة جرادات فرصة لتقديم اعتراض على الهدم.

يذكر أنه في 16 كانون الأول، قُتل ديمينتمان في هجوم مسلح وقع بالقرب من بؤرة حومش، واعتقل المشتبه بهم بعد عدة أيام من المطاردة.

ولا يزال التحقيق جاريا في ملفات الآخرين المتورطين في الهجوم. ويذكر أن قائد المنطقة الوسطى وقع في 16 كانون الثاني / يناير 2022، أمرا يقضي بمصادرة وهدم منزل المشتبه فيه محمود جرادات. وسمح للعائلة بالاستئناف إلى العليا، حتى 23 من الشهر الجاري (غدا).

توقيع صفقة الغواصات بين إسرائيل وألمانيا

"يسرائيل هيوم"

وقعت وزارة الأمن الإسرائيلية وشركة بناء السفن الألمانية "تيسانكروب"، اتفاقية لتطوير وإنتاج ثلاث غواصات متقدمة لسلاح البحرية الإسرائيلية.

ووقع الاتفاقية كل من مدير عام وزارة الأمن اللواء (احتياط) أمير إيشيل، والمدير العام لشركة "تيسانكروب" الألمانية الدكتور رولف فيرتس، في وزارة الأمن في تل أبيب.

القدس عاصمة فلسطين

حسب الصفقة، ستشتري إسرائيل ثلاث غواصات من سلسلة جديدة تسمى "ديكر" بقيمة نحو 3 مليارات يورو. وستمول الحكومة الألمانية جزءا من الاتفاقية من خلال منحة خاصة، وفقاً لاتفاقية موقعة بين البلدين في عام 2017. وبموجب الاتفاقية، سيتم تسليم الغواصة الأولى إلى الذراع البحرية في غضون تسع سنوات تقريبا. وستكون الغواصات الجديدة من بين أكثر الغواصات تقدما من نوعها في العالم. وستشمل الاتفاقية أيضا، بناء جهاز محاكاة فريد من نوعه، في إسرائيل، وحزمة دعم لوجستي.

وتم خلال التوقيع، أيضا، توقيع اتفاقية شراء متبادل بحجم يزيد عن 850 مليون يورو. وتشمل الاتفاقية، التي تم توقيعها مع وزارة الاقتصاد، من بين أمور أخرى، قيام شركة تيسانكروب الألمانية وموردها بشراء منتجات من الصناعات الإسرائيلية.

وبعد توقيع صفقة الغواصات، قال رئيس الوزراء نفتالي بينت إن "توقيع اتفاقية الغواصات هو تعزيز هام للغاية للأمن القومي الإسرائيلي. سيضمن شراء الغواصات استمرارية القدرات وتفوقنا الاستراتيجي لسنوات قادمة. منذ تشكيل الحكومة، حرصنا على التصرف بأيد نظيفة وبطريقة واقعية في جميع الأمور المتعلقة بالمشتريات الأمنية لإسرائيل، وكذلك في هذا الموضوع".

وقال وزير الأمن بيني غانتس، "إن شراء الغواصات الثلاث ينضم إلى سلسلة من خطوات تضخيم الجيش الإسرائيلي. الغواصات الجديدة ستعمل على تطوير قدرات البحرية"، وأكد مدير عام وزارة الاقتصاد والصناعة الدكتور رون مالكا أن الاتفاقية ستسمح أيضا بـ "تنمية رأس المال البشري المحلي".

الأحد ستصوت الحكومة على لجنة تحقيق في موضوع الغواصات

في غضون ذلك، من المتوقع أن تعارض وزيرة الداخلية أييلت شكيد تشكيل لجنة تحقيق في قضية الغواصات، في تصويت من المتوقع إجراؤه يوم الأحد. ولم يقرر رئيس الوزراء بينت ووزير الأديان

القدس عاصمة فلسطين

متان كهانا بعد ماذا سيكون تصويتهما. وقاد وزير الأمن بيني غانتس التصويت على تشكيل لجنة رسمية للتحقيق في قضية الغواصات والسفن، المعروفة سابقًا باسم "الملف 3000".

وبحسب نص القرار، ستبحث اللجنة في "العمليات المتعلقة بدفع شراء السفن والمعاملات المتعلقة بشراء السفن، والتي تمت في الأعوام 2009–2016.". والحديث عن شراء سفن الصواريخ ساعر، و6 غواصات دولفين وسفن مضادة للغواصات، وخصخصة حوض بناء السفن التابع لسلاح البحرية، وبيع غواصات لمصر.

كما ستحقق اللجنة في إجراءات العمل وصنع القرار على المستوى السياسي. بالإضافة إلى ذلك، سيتم فحص الاتصالات وواجهات العمل بين مقر الأمن القومي في مكتب رئيس الوزراء ووزارة الأمن.

ومع ذلك، لن تحقق اللجنة في "سلوك المتهمين في الإجراءات الجنائية ولن تحدد نتائج أو توصيات بشأنهم". وهذا لأن المتهمين، ومن بينهم الشاهد الرئيسي ميكي غانور، ونائب رئيس مجلس الأمن القومي السابق، أبريئيل بار يوسف، والمدير العام السابق لمكتب رئيس الوزراء، ديفيد شاران، هم شهود أساسيون في القضية.

تفشي الكورونا في الحكومة: إصابة وزير الأمن غانتس أيضا

"يسرائيل هيوم"

تأكدت، يوم الجمعة 21.1، إصابة وزير الأمن بيني غانتس بالكورونا. وبحسب بيان صادر عن وزارة الأمن، فإن "الوزير تم تطعيمه أربع مرات، ويواصل إدارة الأمور الأمنية من خلال أنظمة مثبتة في منزله".

القدس عاصمة فلسطين

وكتب غانتس عبر حسابه على تويتر: "أنا أيضا إيجابي بالكورونا، أشعر أنني بحالة جيدة لأنني تلقيت التطعيم. في الأيام القادمة سأدير الشؤون الأمنية من منزلي. حافظوا على صحتكم، حافظوا على الإرشادات واذهبوا لتلقي التطعيم".

يذكر أن وزير الخارجية يئير لبيد، أصيب، في بداية الأسبوع بالكورونا، ومن قبله أصيب وزير المالية ليبرمان.

بقيادة إسرائيل: قرار تاريخي للأمم المتحدة ضد إنكار الهولوكوست

"يسرائيل هيوم"

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليلة الخميس/الجمعة، قرارا ذا أهمية تاريخية لمحاربة إنكار الهولوكوست. وهذه هي المرة الثانية في تاريخ البلاد التي يتم فيها اتخاذ قرار إسرائيلي بشأن الهولوكوست في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد بادر إلى القرار سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، جلعاد أردان، بالتعاون مع وزارة الخارجية، على خلفية التصاعد الدراماتيكي لمعاداة السامية وإنكار الهولوكوست في السنوات الأخيرة – خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي. وبناء على طلب أردان، تم التصويت بشكل رمزي في الذكرى الـ 80 لانعقاد مؤتمر "فانزا"، الذي صاغ فيه النازيون "الحل النهائي" لإبادة يهود أوروبا.

وصدر القرار بالإجماع وبدون تصويت بعد أن انضمت إليه 114 دولة. وجاءت هذه الصياغة نتيجة عمل معمق ومفاوضات سياسية دولية مكثفة، أجراها في الأشهر الأخيرة السفير أردان والوفد الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، بالتنسيق مع وزارة الخارجية.

القدس عاصمة فلسطين

كما هاجم أردان إيران لترويجها علانية لإنكار الهولوكوست. وقال: "هناك شعوب لديها مقاعد في هذه القاعة وتنكر علانية الهولوكوست. في الواقع، أولئك الذين ينكرون بشكل صارخ أن اليهود تعرضوا للإبادة الجماعية هم من يهددون اليهود الآن بارتكاب إبادة جماعية أخرى بحقهم".

مقالات

في ظل الكورونا وحارس الأسوار: معاداة السامية تتعاظم في أوروبا وأمريكا

دان لافي/ "يسرائيل هيوم"

يكشف التقرير السنوي الذي نشرته "الهستدروت الصهيونية العالمية" و"الوكالة اليهودية" حول الأحداث المعادية للسامية، في العام الماضي، عن نتائج مقلقة، تفيد بحدوث أكثر من عشرة أحداث لاسامية يوميا، في جميع أنحاء العالم.

التقرير، الذي وصلت نسخة منه إلى "يسرائيل هيوم" والذي نشر جزء منه، هذا الأسبوع، يقدم صورة صعبة ويشير، إلى أن الأحداث المعادية للسامية التي وقعت في العالم في العام الماضي، وصلت إلى ذروة تفوق السنوات الأخيرة. وأشار معدو التقرير إلى أنه وفقاً لمعظم التقديرات، لم يتم الإبلاغ عن الكثير من الحوادث المعادية للسامية بسبب الخوف من المهاجمين أو عدم وجود مراقبة من قبل وكالات إنفاذ القانون. وشملت الأحداث الرئيسية حوادث تخريب وتدمير (37٪) كتابة شعارات معادية على الجدران وتدنيس شواهد القبور، وبشكل أقل من ذلك – منشورات دعائية معادية للسامية (24٪) وعنف جسدي (13٪).

ويوضح التقرير أيضا أن هناك علاقة بين الأحداث الجارية حول العالم، وزيادة عدد الأحداث المعادية للسامية. من بين الأحداث الحالية التي أدت إلى زيادة عدد الحوادث المعادية للسامية، أشير إلى إرهاب "تيك توك" في القدس، والجدل العام حول الشيخ جراح، وأعمال الشغب في العديد من المدن المختلطة

في إسرائيل وعملية "حارس الأسوار". كما أدت معارضة اللقاحات إلى زيادة عدد الحوادث، بعد أن ظهرت خلال مظاهرات معارضي اللقاح علامات مأخوذة من الهولوكوست مثل شارة النجمة الصفراء، والتي كانت مصحوبة بمؤامرات معادية للسامية تتعامل مع اليهود كناشرين للفيروس.

مئات الأحداث في نيويورك

على سبيل المثال، في نيويورك بالولايات المتحدة، كانت هناك زيادة بنسبة 100٪ في عدد الحوادث المعادية للسامية خلال عام 2021 مقارنة بـ 2020. في عام 2021 (حتى ديسمبر) تم تسجيل 503 حوادث، مقابل 252 في عام 2020 . في لوس أنجلوس، وفقًا للبيانات الرسمية، التي نشرتها الشرطة، تم تسجيل زيادة بنحو 60٪ من حوادث معاداة السامية في النصف الأول من عام 2021. وبالمقارنة مع البيانات في نفس الفترة. وفي بريطانيا حدث ارتفاع بنسبة 49٪ وفي النمسا تضاعف عدد الحوادث.

كما كانت هناك قفزة في عدد الحوادث في كندا وأستراليا. وفي ألمانيا، كان عدد الحوادث اللاسامية في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021، مشابه تقريبا لكل الأحداث التي وقعت خلال عام 2020 كله، وتستمر الزيادة في الحوادث في شرق البلاد وفي برلين. بالمقارنة مع هذه البلدان، استمر الاتجاه التنازلي في عدد الحوادث المعادية للسامية في روسيا، وفقًا لتقارير من الجالية اليهودية المحلية، لكن هذه الأرقام قد تكون جزئية وغير دقيقة.

وبحسب التقرير فإن حوالي 50٪ من الحوادث اللاسامية وقعت في أوروبا التي كانت القارة الرائدة من حيث عدد الحوادث.

وأشارت راحيلي بارتز ريكس، رئيسة قسم مكافحة معاداة السامية والمناعة المجتمعية في الهستدروت الصهيونية العالمية، إلى بيانات التقرير، وقالت: "معاداة السامية ليست مصطلحا جديدا، بل مصطلحا متجددا. تواجه المجتمعات اليهودية في جميع أنحاء العالم تحديات معاداة السامية المتغيرة والمتصاعدة،

القدس عاصمة فلسطين

ويتم قياس مناعة اليهود من خلال وقوفهم وصمودهم معا كمجتمع في مواجهة هذه التحديات. على الرغم من البيانات الصعبة، شهدنا هذا العام ضوء صغيرا تمثل في تبني الكثير من البلدان لتعريف IHRA لمكافحة معاداة السامية، والقوانين التي تم سنها في جميع أنحاء العالم لدراسات الهولوكوست ومنع استخدام رموز المحرقة، وبالطبع الحرب على حركة المقاطعة BDS

وأضافت بارتز ريكس أنه "من واجب كل دولة توفير الأمن لمواطنيها وحمايتهم في كل حدث يقع على أرضها بما في ذلك الجالية اليهودية. وفي نفس الوقت، ستبقى دولة إسرائيل مرساة لكل يهودي يرغب بذلك".

محاصرون في الشبكة الفلسطينية

نداف شرغاي/ "يسرائيل هيوم"

ما الذي بحثت عنه منى الكرد، النجمة الفلسطينية من الشيخ جراح، الأسبوع الماضي، لدى شباب البدو في النقب (تقرير باروخ يديد رئيس القسم العربي في القناة 14)؟ ما الذي يجمع بين الكرد، الأيقونة الفلسطينية من القدس الشرقية، التي تقود حملة عالمية لنزع الشرعية عن إسرائيل ولديها 1.2 مليون متابع على انستغرام، وبين شباب البدو الذين تحدثت معهم؟

لم أكن حاضرا في تلك المحادثات، لكن لا حاجة لخيال متطور لتخمين ما دار فيها. تعاليم الكرد علنية ومشهورة. ويبدو أن شبان النقب، وكثير منهم من أبناء الجيل الثاني من البدو المولودين لنساء فلسطينيات من قطاع غزة وجنوب جبل الخليل (نساء تزوجن، في إطار تعدد الزوجات، من مواطنين إسرائيليين)، سمعوا من الكرد ما يشعر به الكثير منهم على أي حال: أولاً نحن فلسطينيون جميعا، وبعد ذلك فقط – ربما بحكم جنسيتنا ومكان إقامتنا – نعتبر إسرائيليون؛ ليس عرب إسرائيل، ولكن عرب يعيشون في إسرائيل.

القدس عاصمة فلسطين

بينما كانت المحادثات مع الكرد مغلقة، كانت خطوات لجنة المتابعة العليا لعرب إسرائيل علنية للجميع. وصل رئيس اللجنة عضو الكنيست السابق محمد بركة – معززا بعناصر العربية الموحدة والجناح الجنوبي للحركة الإسلامية وقادة الجناح الشمالي غير الشرعي – إلى قرية الأطرش، يوم السبت 1 كانون الثاني / يناير، قبل نحو أسبوع من اندلاع أعمال الشغب. يعتقد بركة منذ سنوات أن النقب الذي يجب الدفاع عنه الآن، تماما مثل المدن المختلطة – يافا وحيفا وعكا واللد والرملة (حيث قام العرب بأعمال شغب ضد اليهود وممتلكاتهم في مايو الماضي)، هو "جزء لا يتجزأ من فلسطين".

ما هو المفاجئ إذاً، في أن عطا أبو مديغم، المرشح رقم 7 في العربية الموحدة، أوضح خلال الحدث نفسه، ربما كنبوءة منطقية لأحداث مايو، أن "الحكومة تتخوف من انتفاضة القبائل أكثر من خوفها من تهديدات الأحزاب".

كم كان محقا. لقد اندلعت الانتفاضة، على حد تعبير أبو مديغم. وتراجعت الحكومة بالفعل، وتم اختراق السد. عضو الكنيست السابق إبراهيم صرصور، الرئيس السابق للجناح الجنوبي ("المعتدل") للحركة الإسلامية، والعضو البارز في مجلس الشورى، نعت قوات الأمن الإسرائيلية في "النقب العربي" بـ "قوات الإبادة الإسرائيلية". كما انحرف حسين الرفايعة، من رجال منصور عباس في الميدان، عن المصطلحات المدنية التي يحاول عباس التقيد بها، وأرسل "تحيات للشباب والمعتقلين الأبطال"، بل وأثنى عليهم بصفتهم حققوا "النصر".

"سنموت على ارض النقب".

وهرع زملاء منصور عباس، مسؤولون كبار آخرون في العربية الموحدة في النقب، إلى المحكمة لدعم أو التعبير عن التماثل مع بعض المعتقلين المشتبه بهم في أعمال الشغب. والحديث عن طلب أبو

القدس عاصمة فلسطين

عرار، عضو سابق في الكنيست عن قائمة الموحدة، وأحد قادة الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية في النقب، ووليد الهواشلة المتحدث باسم الموحدة.

حتى في الجناح الشمالي لم يجلسوا مكتوفي الأيدي. فقد صرح رئيس الجناح الشيخ رائد صلاح: "على ارض النقب سنحيا، وعلى ارض النقب سنموت، على ارض النقب سنبني بيتنا، في ارض النقب سندفن موتانا. النقب لن ينجحوا بطردنا". ووعد نائبه كمال الخطيب "بعدم التخلي عن النقب": "ما كحدث في 48 لن يتكرر اليوم. النقب غال وجزء لا يتجزأ من فلسطين".

وقال الخطيب في مقابلة مع صحيفة حماس، إن الزراعة الصهيونية على أراض عربية تهدف إلى إخفاء آثار القرى الفلسطينية التي دمرت عام 1948، بل إنه توج الأحداث في النقب كـ "استمرار للنكبة" (تقرير ميخائيل ميلشتاين). من وجهة نظر خطيب، فشلت إسرائيل في محاولة "فصل الفرع عن الجذع" – يعني فصل الجمهور العربي في إسرائيل عن النضال الفلسطيني الشامل.

عبارة خطيب هذه، إذا شئتم، هي النظرية الكاملة في جملة واحدة. الخطيب وصلاح وأعضاء الجناح الجنوبي والكرد، وكذلك عضو الكنيست أيمن عودة الذي أوضح أن قصة النقب ليست مجرد مسألة حقوق مدنية بل هي "مشكلة أكبر للحقوق الجماعية الوطنية" – الجميع يريدون فلسطنة النضال البدوي في النقب.

وبحسب صلاح وخطيب وأعضاء كنيست عرب سابقين وحاليين، فإن القصة هي "فلسطين أولاً" وإسرائيل – إن كان لها أي مكان أصلاً – تأتي بعد ذلك. صلاح، خريج أسطول مافي مرمرة، أوضح في السابق أن العرب "المنزرعين في الجليل والمثلث والنقب والكرمل ومدن عكا وحيفا واللد والرملة، هم الذين يحافظون على حق العودة". وأشار الخطيب في مايو الماضي إلى أن المسنين ماتوا بالفعل، "لكنهم

القدس عاصمة فلسطين

ماتوا فقط بعد أن علموا أولادهم أن هذه هي فلسطين"، وأورثوهم "المفتاح والكوشان والطابو وحب الوطن".

كما أن عضو الكنيست إيمان الخطيب (الموحدة)، التي تصف نفسها بأنها "فلسطينية تحمل بطاقة هوية إسرائيلية"، تتوافق بشكل جيد مع هذه الأمور، وأعلنت مؤخرا: "نحن الأقلية الفلسطينية، أصحاب الأرض الأصليين في هذه البلاد".

يغريهم رجال الدين

منذ فترة طويلة وقع قسم من البدو في النقب في حبائل الشبكة الفلسطينية. ويقع آخرون في هذا الفخ الآن، أيضا. وهناك جزء آخر، مهم وواسع – لم يصل إلى ذلك بعد. لقد عانى البدو في النقب عبر السنين من مصاعب حقيقية: عنف وجريمة ورسوم حماية؛ فقر وبطالة ونقص في الخدمات والبنية التحتية؛ عدم وجود طرق وارتباط منظم بشبكتي المياه والكهرباء.

لكن، على وجه التحديد، فيما يتعلق بقضية الأرض، قلب المواجهة معهم، بادرت دولة إسرائيل وعرضت على البدو سلسلة من الحلول والمقترحات الملموسة، وشكلت لجانا وحاولت المصالحة، والتسوية، والتنازل، والجسر، والتفهم، والتجاوز والاحتواء. لقد "ركعت على أربع" عندما وافقت من حيث المبدأ على الاعتراف بملكية البدو لنحو نصف الأراضي المتنازع عليها (على الرغم من أن المحاكم رفضت مطالبات البدو) وحتى تعويضهم عن النصف الآخر، بشرط الإفراج عن الأرض لصالح بدو آخرين، لكن دون جدوى.

بدلاً من التمسك بالمقترحات الخيالية التي عرضت عليهم، ينضم البدو مرارا وتكرارا إلى الرفض الفلسطيني، بل ولا يفوتون أي فرصة لتفويت كل فرصة. الكثير منهم يغريهم عملاء الدين والقومية الـ فلسطينية والرواية الكاذبة للنكبة والسلب. والبعض الآخر ينغمس في الفراغ والضعف السلطوي

القدس عاصمة فلسطين

والسيادي الذي تظهره الدولة في النقب منذ عقود. إنهم يعتبرونهم فرصة لتركيع إسرائيل على ركبتيها وتجريدها ليس فقط من أصولها العقارية، ولكن أيضا من أصولها الوطنية والصهيونية.

هذه هي بالضبط النقطة الزمنية التي أتيحت فيها لدولة إسرائيل الفرصة لكي توضح للسكان العرب في النقب، ولكن بشكل خاص لنفسها، أن الحديث عن أرض إسرائيل، أرض شهوة الأجداد وليست فلسطين؛ وأن لكل العرب، الذين جاءوا إلى هنا في القرون الماضية فقط – "كل الحقوق في دولة إسرائيل، لكن ليس لهم حقوق على أرض إسرائيل" (كما قال المؤرخ ووزير التعليم الثاني البروفيسور بن تسيون دينور ذات مرة).

حقيقة المفاوضات على أراضي النقب التي تجريها الحكومة مع القائمة العربية الموحدة، المناهضة للصهيونية، والحزب الذي يعارض دولة إسرائيل كدولة يهودية ويؤيد العديد من رجالها "العودة" ويناصرون الإرهاب – تعني الإفلاس الصهيوني والإفلاس الأخلاقي. الصهيونية هي العودة إلى صهيون، إلى الوطن، والتجذر في أرضه، وفي النقب أيضا.

من يظهر التراخي في مواجهة الجهاد المدني للعربية الموحدة ورجالها، يرفع في الواقع يديه ويعلن الاستسلام – في تناقض صارخ مع التفويض الممنوح له من قبل الجمهور.

<u>إسرائيل لا تستبعد ترميم العلاقات مع تركيا ولكنها تشتبه بنوايا أردوغان</u>

يهونتان ليس/ "هآرتس"

فوجئوا في إسرائيل، هذا الأسبوع، بقرار الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الكشف أمام الصحافيين عن وجود اتصالات لتنظيم زيارة محتملة لرئيس الدولة، اسحق هرتسوغ، إلى تركيا. ويوم أمس (الخميس) اتصل وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، مع نظيره الإسرائيلي للاطمئنان على صحته، بعد أن أصيب بالكورونا وتعافى منها. وكانت هذه هي أول محادثة تجري بين وزيري الخارجية،

القدس عاصمة فلسطين

والتي كان هدفها في الأساس، المجاملة. مرة تلو الأخرى في الأشهر الأخيرة أرسل أردوغان والمقربين منه رسائل علنية حول رغبتهم في ترميم العلاقات مع إسرائيل، لكنهم ووجهوا حتى الآن بالتشكك من قبل المستوى السياسي.

"نحن حذرون"، اعترف مصدر إسرائيلي رفيع، مطلع على محاولة إعادة العلاقات بين الدولتين إلى مسارها. في إسرائيل لا يستبعدون الاحتمال بأن العلاقات تمر حاليا في مسار الترميم، لكنهم يدعون أن المقصود عملية بطيئة ومحسوبة. الخوف هو في الأساس، من شخصية الرئيس التركي المتقلبة، ومن دعمه المستمر للفلسطينيين، ومن كونه يحاول استخدام إسرائيل من اجل تحسين وضع تركيا الاقتصادي وتعزيز قوتها الإقليمية.

"الأتراك يعملون الآن على دفع العلاقات مع عدد من دول المنطقة بشكل متزامن"، يقول الدكتور نمرود غورين، رئيس معهد "ميتافيم". وحسب قوله فان "الخطوة المهمة من ناحيتهم هي التي تجري مع اتحاد الإمارات. انهم يوقعون معها على اتفاقات بمبالغ ضخمة، والإماراتيون بدأوا يستثمرون في الاقتصاد التركي. وطرحت أيضا، إمكانية تنفيذ مشاريع ثلاثية، بمشاركة إسرائيل وتركيا والإمارات، ويفترض بهذا أن يزيد من الفائدة التي ستجنيها إسرائيل من تحسين العلاقات مع تركيا وضمان ألا تعارض الإمارات ذلك".

في اللقاء الذي عقد مؤخرا في أنقرة، بين أردوغان وحاكم الإمارات، محمد بن زايد، تم الاتفاق على استثمارات بحجم 10 مليارات دولار في تركيا التي تعاني من أزمة اقتصادية شديدة، وصفقات تبادل نقدي أخرى بحجم 5 مليارات دولار على الأقل. وأعلن أردوغان في حينه أنه ينوي تطوير العلاقات مع إسرائيل ومصر من اجل فتح آفاق إضافية للصادرات التركية.

القدس عاصمة فلسطين

العلاقات بين تركيا وإسرائيل شهدت، في الأساس، هبوطًا في العقد الأخير. في الأزمة الأخيرة، في أيار 2018، طردت تركيا وأهانت بالفحص الأمني السفير الإسرائيلي احتجاجا على قتل 61 فلسطينيا في المواجهة في القطاع. كما غادر السفير التركي إسرائيل، على خلفية هذه المواجهة. "مع لاساميين مثل أردوغان لا يجب التصالح"، قال لبيد بغضب في حينه. في حين قال بينت إن "الرئيس التركي مشبع بإرهاب حماس". منذ ذلك الوقت لم يتم إعادة السفيرين، لكن مستوى العلاقات بين الدولتين لم ينخفض. لذلك، لا توجد أي قيود لإعادة العلاقات من جديد في أي لحظة.

في تصريحاته الأخيرة ظهر أردوغان أكثر اعتدالاً بالنسبة للنزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، الذي كان بؤرة الأزمات بين الدولتين في السنوات الأخيرة. في زيارته لقطر، في كانون الأول الماضي، قال الرئيس التركي بأنه "يجب على إسرائيل أن تظهر حساسية لموضوع القدس والمسجد الأقصى. ونحن سنعمل كل ما في استطاعتنا للقيام بخطوات نحوها. الطرف الإسرائيلي يعرف مخاوفنا ونحن نعرف مخاوفه. لذلك، يمكننا حل المشكلة (بيننا) استنادا إلى ذلك". وحسب أقوال الدكتور غورين فان "الخلاف بين إسرائيل وتركيا حول الموضوع الفلسطيني سيبقى وسيواصل التسبب بالتوتر طالما أنه لا يوجد أي تقدم في العملية السلمية. ولكن أردوغان يبث إشارات بأنه يمكنه أن يحسن في هذه الأثناء التعاون في مواضيع أخرى".

هرتسوغ محور رئيسي

منذ بداية ولاية حكومة بينت – لبيد، وحتى قبل ذلك، بحث أردوغان عن طرق لتعزيز العلاقات بين الدولتين. اعتقال الزوجين نتالي وموردي أوكنين، في تشرين الثاني الماضي، وفر فرصة لكسر الجليد. بينت تحدث في حينه للمرة الأولى مع أردوغان وشكره على تدخله الشخصي لإطلاق سراحهما. وعلى المستوى السياسي كان هناك من قدروا في حينه بأن إطلاق سراحهما الذي نفذ بدون أي شرط من جانب تركيا يمكن أن يشق الطريق أمام تبادل السفراء. ولكن هذا الأمر لم يحدث حتى الآن. المكالمة

القدس عاصمة فلسطين

بين بينت وأروغان كانت المكالمة الأولى بين الزعيم التركي ورئيس حكومة إسرائيلي منذ 2013. في حينه اتصل معه رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو أثناء زيارة الرئيس الأمريكي السابق أوباما إلى إسرائيل، واعتذر عن قتل المواطنين الأتراك على متن سفينة "مرمرة" التي كانت في طريقها إلى غزة في 2010، والتي أدى الهجوم عليها إلى تدهور العلاقات بين الدولتين.

على خلفية تصريحات بينت ولبيد السابقة يبدو أن أردوغان اعتبر الرئيس هرتسوغ المحور المركزي للاتصالات بين الدولتين. الاثنان تحادثا في الأشهر الأخيرة ثلاث مرات. المحادثة الأولى كانت في الصيف بعد بضعة أيام من تسلم هرتسوغ لمنصبه. المحادثة الثانية كانت في أعقاب إطلاق سراح الزوجين أوكنين. والمحادثة الثالثة كانت في الأسبوع الماضي عندما اتصل أردوغان لتعزية نظيره الإسرائيلي بوفاة والدته. ولكن اللقاء بين أردوغان وهرتسوغ ما زال بعيدا عن التحقق: لم يتم تحديد موعد أو مكان له. وفي إسرائيل هناك من يحذرون من المزاج غير المتوقع لأردوغان، الذي يمكن أن يلغي الحدث في اللحظة الأخيرة.

يعتقد الدكتور غورين أن البرود الذي تظهره إسرائيل تجاه جهود تركيا يمكن أن يمس بالعلاقات بين الدولتين. "حسب رأيي، هذا خطأ. ونحن يمكن أن نفوت بذلك فرصة"، قال غورين. "منذ سنة والأتراك يبثون إشارات عن استعدادهم لتحسين العلاقات مع إسرائيل. تقترب اللحظة التي فيها سيضطر بينت لاتخاذ قرار. الجهاز الحكومي حذر، لكن إعادة السفراء يمكن أن تخدم مصالح إسرائيل".

على أي حال، يريدون في إسرائيل ألا يمس التقارب المحتمل مع تركيا بالعلاقات الدافئة بين إسرائيل واليونان وقبرص على خلفية التوتر بينهم. وقال مصدر سياسي للصحيفة إن الدول الثلاث تعمل بتنسيق فيما بينها حول إمكانية تسخين العلاقات مع تركيا. أمس وصل وزير الدفاع اليوناني نيكوس بانايوتوبولوس لزيارة إسرائيل. مضيفه، الوزير بيني غانتس استغل هذه الزيارة من اجل التأكيد على

القدس عاصمة فلسطين

التزام إسرائيل تجاه اليونان. "التزام إسرائيل بالتعاون الأمني مع اليونان يقوم على مصالح وقيم مشتركة، سنواصل تعميقها وتوسيعها في كل سيناريو وتحت كل تطور في المنطقة"، قال غانتس.